أخبار الخليج تحاور وزير العمل :

كيف استعدت الوزارة للألفية القادمة؟

الوزير يؤكد : لا نية لرفع رسوم خدمات الوزارة بسبب تشديد العقوبات .. تراجعت ظاهرة العمالة السائبة

نتوقع أن يزيد حجم التدريب في العام القادم على ٥ ملايين ساعة يستفيد منها ٤٥ ألف بحريني

مع دخول الألفية الثالثة، تتزايد التحديات التي تواجه مختلف القطاعات وخاصة في ظل العولمة والمستجدات العالمية. ويعتبر قطاع العمل من أهم القطاعات التي تشكل اساسا هاما لأي نهضة تنموية.

من هنا جاءت أهمية إجراء حوار شامل مع سعادة وزير العمل والشؤون الاجتماعية الاستاذ عبدالنبي الشعلة للتطرق إلى أهم قضايا العمل والعمال والانجازات التي تحققت خلال عام ٩٩ الذي أوشك على الانتهاء وما هي الخطط والبرامج المستقبلية لمواجهة عام ٢٠٠٠ وأهم مستجداته والتحديات التي يجب التصدي لها. فكان هذا الحوار.

حوار.. هالة كمال الدين :

- ما هي في رأيكم أهم الانجازات التي تحققت خلال عام ٩٩ في قطاع العمل البحريني

إن ما تحقق في مجال التدريب خلال عام ٩٩ يعتبر من أهم الانجازات التي تحسب لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وذلك فيما يتعلق ببرامج ونوعية وحجم التدريب وعدد المستفيدين في هذا المجال وذلك لما له من تأثير هام ومباشر على سوق العمل وانماج العمال الوطنية به. وقد خططت الوزارة لأن تتجاوز حوالي ٥ ملايين ساعة تدريب للبحرينيين في مختلف قطاعات العمل وذلك مقابل ما تحقق خلال عام ٩٨ حيث بلغ عدد ساعات التدريب اربعة ملايين و٥٠٠ ألف ساعة ونتوقع أن يصل حجم المستفيدين مع نهاية العام إلى أكثر من ٤٥ ألف بحريني.

كما تم كذلك من خلال برامج التدريب اختراق مجالات عمل جديدة واستمر التركيز على الاعمال ذات القيمة المضافة وخاصة بالنسبة إلى الشرائح الوسطى، إضافة إلى التوجه نحو مجالات عمل لم يتردد عليها العامل البحريني في السابق وعلى سبيل المثال مشروع التدريب في مجال الحلاقة الرجالية.

ولعل أهم الانجازات كذلك التي تحققت في مجال التدريب هو مشاركة قطاع الشؤون الاجتماعية في هذا المجال عن طريق تسخير خدمات المراكز لتوجهه وتدريب الشرائح الضعفة في المجتمع وقد برز هذا الجانب من خلال برنامج المكروسات والذي يعتبر من أهم ما تحقق خلال عام ٩٩ والذي استفاد منه عدد كبير من الأفراد الراغبين في دخول سوق العمل من خلال العمل الذاتي والمشروعات الصغيرة. وقد اثبت البرنامج نجاحا كبيرا بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

- ما هو أهم ما تحقق في قطاع العمل في مجال التوظيف؟

لقد انعكس بالطبع ما تحقق في مجال التدريب على برامج التوظيف وقد قام مكتب خدمات التوظيف بأداء جيد في مجال تنظيم دورات للباحثين عن عمل حيث يخضع الباحث عن عمل إلى مجموعة من المراحل التي تؤهله للانخراط في سوق العمل وتمكينه من الأداء الجيد. وتصل الطاقة الاستيعابية لمكتب خدمات التوظيف إلى التعامل مع ستة آلاف وخمسمائة خريج وهو عدد الخريجين في التعليم بمختلف فروعه سنويا، ولقد ثبت ان هناك حوالي ٢٥٠٠ خريج لا يحتاجون إلى اللجوء إلى مكتب خدمات التوظيف للحصول على فرصة عمل، بينما هناك أربعة آلاف خريج يحتاجون إلى مساعدة المكتب لتوفير فرص العمل لهم. وقد خصص المكتب عشرة مرشدين متخصصين ومدربين للتعامل مع الباحثين عن عمل.

وقد تم خلال عام ٩٩ وحتى شهر اغسطس توظيف حوالي (٥٤٦٨) بصفة عامة، من بينهم (٢٣٩٧) تم توظيفهم من خلال مكتب خدمات التوظيف.

- ما هو تقييمكم لحجم العطالة الآن وتوقعاتكم في المرحلة القادمة؟ وما هي خطط الوزارة للحد منها؟

هناك تنسيق كبير مع وزارة التربية والتعليم للعمل على استمرار عملية تطوير المناهج التعليمية لكي تتناسب بشكل أكبر مع احتياجات سوق العمل، كما أن هناك خططا لتطوير العرض من الايدي العاملة الوطنية من حيث التدريب والسلوك والعمل على تطوير جانب الطلب في سوق العمل وتوفير الظروف والبيئة الملائمة للعامل في موقع عمله وتحسين شروط العمل.

أما فيما يتعلق بحجم العطالة لقد بلغ في نهاية عام ٩٨ (٧٧٩٦) باحث عن عمل وهم يمثلون ١,٢٪ من حجم القوى العاملة، كما تم حتى شهر سبتمبر عام ٩٩ تسجيل ٢٥٤٨ طلبا جديدا لدى مكتب خدمات التوظيف، ولقد تم توظيف (٢٣٩٧) باحثا عن عمل حتى نهاية سبتمبر ٩٩ والمسجل لدينا الآن حتى نهاية شهر سبتمبر (٦٩١٧) باحثا عن عمل ونحن نتوقع أن يستقر عدد الباحثين عن عمل خلال العام القادم عند حوالي ستة الاف. ونأمل ان تستوعب المشاريع الكبيرة عددا كبيرا من الباحثين عن عمل، على سبيل المثال مشروع المنطقة الصناعية بالحد والمشاريع السياحية الجديدة إضافة إلى برامج الاحلال.

- ما هي خطط الوزارة للإحلال للعام القادم؟

لايزال القرار الوزاري رقم ٧ لعام ٩٦ المتعلق بنسب البحرنة ساري المفعول ومداه لنهاية عام ٢٠٠٠ والذي يهدف إلى وصول نسبة البحرنة في القطاع الخاص بشكل عام إلى ٥٠٪ والآن يمكن القول إننا نقترب من نسبة ٤٥٪

هذا هو موقف الباحثين عن عمل

الاهتمام الأكبر للتنمية الاجتماعية في الألفية القادمة

وتأمل أن تصل إلى النسبة المطلوبة مع نهاية عام ٢٠٠٠.

- إلى ماذا توصلت قمة مجلس التعاون الأخيرة فيما يتعلق بقضية انتقال العمالة الخليجية؟

لقد تمت مناقشة هذه القضية بتوسع وخاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتنفيذ القرار الخاص بذلك وازالة العقبات في سبيل ذلك والالتماسات التي يمكن الاستناد إليها في هذا المجال، والمعروف أنه تم الانتهاء من قانون الاستشاري للتأمينات الاجتماعية. كما تم بحث مسألة رجع انظمة التأمينات الاجتماعية دول مجلس التعاون وإيجاد هذه الانظمة في الدول التي تفتقدها.

بصفة عامة فقد تم تقييم ما تم انجازه في هذا المجال وما يجب القيام به في المرحلة القادمة وأبداء العديد من المقترحات الجادة في هذا الشأن، ونحن نؤكد هنا أهمية ان تسارع دول المنطقة إلى توفير الموافق الاضافية لاستقطاب العمالة الخليجية وعدم الاستناد فقط إلى مبدأ المعاملة بالمثل.

- هل هناك نية لدى الوزارة لرفع رسوم المعاملات في المرحلة المقبلة؟

بالنسبة إلى الرسوم التي تفرضها الوزارة فهي ليست مرتبطة بالخدمات الاساسية ولكنها تعتبر من الادوات الرئيسية في تنفيذ الوزارة لتحقيق اهدافها المرجوة، ونحن نؤكد ان هذه الرسوم تعتبر منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، وخاصة اذا وضعنا في الاعتبار ان كل عامل اجنبي على سبيل المثال يكلف الدولة من ٨٠٠ - ١٠٠٠ دينار سنويا، في حين تتقاضى الوزارة ثلاثين دينارا من رخصة الخادمة كل عامين. ورغم وجود اصوات تطالب برفع هذه الرسوم للحد من ظاهرة جلب خدم المنازل فإن الوزارة لا تنوي ذلك وخاصة أن الدراسات تشير إلى ان استخدام الرسوم كأداة من ادوات تقليص العمالة غير مجد.

- هل هناك برامج مستحدثة للحد من ظاهرة العمالة السائبة؟

نحن مستمرون في التصدي لهذه الظاهرة بمختلف الأوجه كما أنه من المتوقع أن تؤدي عمليات الادماج وتقنين وترشيد استخدام العمالة بشكل عام سوف تؤدي إلى محاصرة هذه الظاهرة كما ان التعديل الذي طرأ على قانون العمل فيما يتعلق بتشديد العقوبات للمخالفين مدا يعطي مؤشرا إيجابيا، فقد انخفضت على سبيل المثال عدد بلاغات الهروب من ٦٠٠٦ بلاغات عام ٩٦ إلى (٢١٩٧) بلاغا حتى توفمبر من عام ٩٩، إلى جانب زيادة الحملات التفتيشية والتنسيق مع وزارة التجارة فيما يتعلق بالسجلات الجديدة والمغلقة وضبط عملية التلبيغ عن الهروب من خلال استحداث عدة إجراءات في هذا الشأن على خلاف ما كان يحدث في السابق من كتابة رسالة فقط من قبل صاحب العمل بهذا الخصوص. حيث يتم الآن تأكيد ضرورة ان يثبت صاحب العمل ان رخصة العامل تم تجديدها وان اقامته سارية وان العامل يتسلم راتبه بانتظام وان العامل يقيم في محل صاحب العمل. وقد ساهمت كل هذه الاجراءات في خفض عدد البلاغات التي تأكد لدينا أن معظمها كانت كيدية وتتم بالاتفاق مع صاحب العمل والعامل.

ونحن نتوقع أنه من خلال ترشيد توظيف العمالة وتطور أداء مؤسسات القطاع الخاص وادخال المزيد من التكنولوجيا المتطورة سوف يسهم كل ذلك في تقليص حجم العمالة الأجنبية.

- ما هي الأولويات التي ستركز عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ونحن مقبلون على الألفية الثالثة؟

نحن نتوقع أن يأخذ جانب الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية حيزا كبيرا من جهود الوزارة خلال الألفية القادمة، فبدخول القرن الجديد لا بد وأن نهتم بالتصدي إلى التحديات الاجتماعية والتي تعتبر سببا اساسيا من اسباب العطالة، وبالتالي فإن إيجاد الاسرة المتماسكة القادرة على الانتاج هو أهم تحد يواجه سوق العمل في المرحلة القادمة. كما أنه علينا الارتكاز على الجانب الوقائي بدرجة أكبر وذلك بتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تحول المجتمع إلى مجتمع قادر على تحمل المسؤولية ويستفيد من الفرص المتاحة وان يحقق الاكتفاء الذاتي بدعم من المؤسسات المعنية.

ولا شك ان ما سنواجهه من تحديات في مرحلة العولمة لا بد وان يوضع في الاعتبار حتى يمكننا التكيف مع هذه المرحلة ومستجداتها وهو ما سيتم وضعه كذلك على رأس الأولويات.

٥ وزير العمل يتحدث الى أخبار الخليج

بسم الله الرحمن الرحيم

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»

(صدق الله العظيم)

رئيس وأعضاء

مجلس الإدارة والمدير العام وموظفو

الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير

يتقدمون بخالص العزاء والمواساة إلى

عائلة المرحوم

عبدالرحمن حسن تقي

رئيس مجلس الإدارة (سابقاً)

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

«إنا لله و إنا إليه راجعون»